ناقشت ملاحظات ديوان المحاسبة بشأنها

«الميزانيات»: 33 مليون دينار العجز المتوقع في الميزانية الجديدة لـ «أسواق المال»

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي، ميزانية هيئة أسواق المال للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن مصروفات الهيئة في ميزانية السنة المالية الجديدة قدرت بـ 36 مليون دينار وهي التقديرات ذاتها في الميزانية السابقة.

وأضاف أن تقديرات الإيرادات زادت بنسبة 12% لتصل إلى 3 ملايين دينار، وعليه فإن العجز المتوقع سيكون نحو 33 مليون دينار وسيتم تغطيته من الاحتياطي العام للهيئة.

وأشار عبدالصمد إلى أن اللجنة تبين لها أن تقديرات مصروفات الهيئة بحاجة إلى إعادة نظر حيث إن بيانات الحساب الختامي تشير إلى أن الصرف الفعلي كان أقل مما تم اعتماده.

وأضاف أن أسس احتساب بعض أنواع الإيرادات المتوقع تحصيلها لا يوجد فيها تجانس بين التقدير والتحصيل بناء على ملاحظات لديوان المحاسبة، مع كثرة المناقلات المالية بين بنود الميزانية التي كانت دون حاجة لها، وهو ما وعدت الهيئة بمراعاته في السنوات المالية المقبلة.

وأكد انه رغم توصية اللجنة بضرورة حسم التباين القائوني ما بين هيئة أسواق المال وجهاز المراقبين الماليين في شأن مدى خضوعها لرقابته المسبقة إلا انه لم يتم.

وأضاف عبدالصمد أن لجوء الهيئة إلى إدارة الفتوى والتشريع لا يعد حسما نهائيا لأن رأيها استشاري وغير ملزم.

وأوضح انها عدلت عن فتواها السابقة بأن الهيئة لا تخضع لرقابة الجهاز بعدما كانت في السابق ترى وجوب خضوعها له، وهو ما يتمسك به ديوان المحاسبة، الأمر الذي يقتضي حسمه من قبل مجلس الوزراء.

وقال إن اللجنة بينت أنه في «ظل قانون الهيئة الحالي» فإن إيراداتها على المدين القصير والمتوسط والتي تشهد انخفاضا سنويا غير كافية للوفاء بالتزاماتها المستقبلية ما سيؤدي إلى عسر مالي وفق تقرير ديوان المحاسبة.

ولفت إلى أن الاحتياطي العام للهيئة يتعرض للتآكل بسبب تغطيته للعجوزات المتتالية والتي بلغت منذ انشائها حتى آخر حساب ختامي نحو 129 مليون دينار.

وأضاف أن العجز المتوقع في ميزانية الهيئة للسنوات المالية الثلاث المقبلة سيكون بنحو 101 مليون دينار في حين أن رصيد احتياطيها الحالي يبلغ 83 مليون دينار، وهو ما يتطلب تعديلا تشريعيا.

وأكد أن بيانات الحساب الختامي تشير إلى أنه تم تعيين 11 موظفا رغم أن احتياجاتها الوظيفية كانت 56 وظيفة مقترحة في السنة المالية المنتهية 2017/2018، في حين أنه تم شغل الدرجات الوظيفية كافة المقترحة من قبل الهيئة لدى تنفيذ ميزانية السنة المالية الحالية وفق إفادتها في الاجتماع.

وقال إن الهيئة أفادت بأن مجلس المفوضين اتخذ قرارا بتعديل نسب اجتياز الاختبارات المؤهلة للتوظيف تخفيفا من اشتراطات القبول نظرا لصعوبة اجتيازها، وأنها تبحث حاليا مقترحات مماثلة في وظائف أخرى لديها.

وأضاف أن هذا ما شددت اللجنة عليه بضرورة الإسراع فيه خاصة أن ديوان المحاسبة يشير إلى قلة عدد الموظفين في الإدارات الرقابية «الرقابة على التداول - الرقابة الميدانية - الرقابة المكتبية» والتي لابد من زيادة عدد موظفيها حماية للمتداولين بنشاط الأوراق المالية.

وبين أن الهيئة أفادت بأنها بصدد الانتهاء من تسوية ملاحظة ديوان المحاسبة بشأن عدم وجود وصوف وظيفية معتمدة لدى الهيئة مع عدم وجود إجراءات عمل في وحداتها التنظيمية.

وأكد أن اللجنة ستتابع ذلك مع ديوان المحاسبة للتأكد من تسويتها وفق الضوابط الرقابية، خاصة أنها من الملاحظات المستمرة.

وقال عبدالصمد إن اللجنة وجهت بضرورة تطبيق الهيئة لسياسة الاحلال في تخصصات الحاسب الآلي، نظرا إلى ارتفاع تقديرات عقود الاستعانة بالشركات المتخصصة في هذا المجال والبالغة تقديراتها في ميزانية السنة المالية الجديدة 171 الف دينار، مضيفا أن الهيئة افادت بأنها وظفت 4 موظفين كويتيين في هذا الشأن.

وأكد مطالبة اللجنة بضرورة أن تسرع الهيئة في تنفيذ مشروعاتها البحثية البالغة تقديراتها نحو مليون دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة وألا تضيف اي استشارات فنية جديدة إلى حين الانتهاء من تنفيذ الاستشارات الحالية، مع ضرورة تقنينها وألا تتوسع في ذلك.

وأشار إلى أن الهيئة أفادت بأن أحد عقودها الاستشارية معني بطرح وتخصيص أسهم رأسمال بورصة الكويت للاكتتاب العام ومن المتوقع طرحه قريبا وأنها قد حصلت إيرادات مهمة في هذا الجانب بنحو 18 مليون دينار، في حين أن هناك عقدا استشاريا آخر لإنشاء مؤسسة تعليمية في مجال الأوراق المالية وأنها ستكون ممولة ذاتيا.

وقال عبد الصمد إن اللجنة استمعت إلى بيان موجز من الهيئة بأنها تقيم دورات تدريبية تخصصية لحديثي التخرج وأنها وظفت بعضا منهم بعد اجتيازهم لها.

وأكد أن اللجنة دعمت ذلك خاصة أنها تثري سوق العمل بالخبرات الميدانية المطلوبة وأن هناك جهات أخرى «ديوان المحاسبة - الهيئة العامة للاستثمار - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - بنك الكويت المركزي - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» لها دورات مماثلة.

من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

نظرت في مشروع بتعديل بعض أحكام تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم

«التشريعية» توافق على اقتراح بقانون بتنظيم مجلس إدارة مؤسسة البترول وتحيله إلى اللجنة المختصة

اجتماع اليوم للجنة التشريعية والقانونية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس على اقتراح بقانون لتنظيم مجلس إدارة مؤسسة البترول، وواصلت مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم "23" لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

كما نظرت اللجنة في مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "42" لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، بالإضافة إلى مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله أبل، في تصريح بمجلس الأمة، إن الاجتماع تم بحضور ممثلي وزارة العدل ومجلس إدارة جمعية المحامين، مؤكدًا أن اللجنة ستتداول "تنظيم مهنة المحاماة" في اجتماع لاحق.

من جهة أخرى أكد أبل أن اللجنة ناقشت اقتراحًا بقانون لتنظيم مجلس إدارة مؤسسة البترول مقدمًا من نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري وتمت الموافقة عليه بالأغلبية بترجيح رأي الرئيس وتم إحالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة.

وبين أن أبرز محاور الاقتراح تتمثل بأن يتم اختيار الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول من خارج المؤسسة، أي ألا يكون عضوا في مجلس إدارتها والأمر الثاني أن الفوائض المالية التي تحققها المؤسسة تذهب إلى خزينة الدولة.

في سياق آخر أكد أبل ضرورة إقامة مباني السفارات والقنصليات الأجنبية خارج المناطق السكنية، مؤكدا عدم جواز تخصيص أراض للسفارات في المناطق السكنية من الناحيتين التنظيمية والأمنية.

من جهته قال عضو اللجنة النائب احمد الفضل إن الاجتماع المقبل للجنة سيتم فيه التصويت على قانون المحاماة مادة مادة.

وبين أن من أهم المواد في هذا القانون هي الحصانات الممنوحة للمحامي من حيث ماهيتها ومداها وما يسمى جرائم الجلسات وكيفية ضبطها وحدود القاضي في حبس المحامي وكذلك تفتيشه.

وأضاف أن من بين المواد قبول المحامي في المهنة والاختبارات المهنية، مؤكدا إصراره على الاختبار المهني بسبب الكم المتضخم لحملة الشهادات القانونية من بعض الجامعات الضعيفة قبل أن يكون هناك ضبط شديد للشهادات.

واعتبر الفضل أن المجال تحول إلى "استرزاق" وأصبح بعيدا عن محبي المهنة، معتبرا أن المشكلة الكبرى تكمن في أن يتحول المرفق الذي يعول عليه في حماية حقوق الناس أن يدخله من يطلب الرزق وليس من يتقن المهنة.

وأشار إلى أن عدد المحامين الكويتيين وصل إلى ما يقارب 6 آلاف محام بعد أن كانوا 50 إلى 60 محاميًا، بالإضافة إلى خريجي كليات الشريعة والقانون ممن يدخلون السلك القضائي والمحاماة.

وأكد الفضل ضرورة تطبيق الاختبارات المهنية على من أتم دراسته القانونية خاصة من جامعات ضعيفة.

تتمات

الروضان

وأكدت مصادر مطلعة أن الوزير الروضان سيجتاز غدا «اختبار الثقة» أمام مجلس الأمة، وأنه يحظى بتأييد غالبية النواب الذين اقتنعوا إلى حد كبير بأدائه في جلسة الاستجواب، وتمكنه من الرد على كل محاوره، وتفنيد جميع الاتهامات التي وجهت إليه، فضلا عما يحققه من نجاحات كبيرة في معظم القطاعات التابعة له من توليه منصبه الوزاري.

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه بأن أحيط علما بتشكيل الوفد الرسمي المرافق لصاحب السمو الأمير، لحضور مؤتمر مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الثلاثين على مستوى القمة العربية المقرر عقدها في تونس، خلال الفترة من 30 - 31 مارس 2019، والذي يضم كلا من: نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، ووزير المالية، وعددا من كبار المسؤولين في الديوان الأميري ووزارة الخارجية، ووفدا أمنيا وإعلاميا.

وقد أعرب مجلس الوزراء عن تقته في أن تتكلل أعمال هذا اللقاء الأخوي بالنجاح المأمول في معالجة قضايا الأمة العربية، وتحقيق المزيد من الترابط بين الدول العربية، بما يؤدي إلى خير ومصلحة أبنائها خاصة في ظل مستجدات الأوضاع الراهنة والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم.

المضف

كفيلا بتحقيق ذلك بل صار في حكم الواجب المتحتم توسيع دائرة الإفادة من المهن التطبيقية لما لهذا القطاع العامل من أثر فعال في تسريع عجلة الإنتاج الوطني وزيادة دخل الدولة وتنويع مصادر ثروتها لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية العصيبة التي تعصف بالعالم شرقا وغربا وتتقلاذفه بين أزمات قديمة سابقة وولدية لاحقة لا تلبث أن تسكن ريحها حتى تعود لتنشط من جديد بأقوى مما كانت عليه.

من جهته قال مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. علي فهد المضف، في كلمته إن الهيئة عاكفة الآن على تطوير قاعدة البيانات بالكليات والمعاهد عبر النظام الآلي مع تحديث البيانات وتصميم التقارير ومؤشرات قياس الأداء والمراقبة وتلك مسألة تنبني عليها كل العمليات التعليمية والتربوية والتدريبية في شتى صورها، علاوة إلى حصول عدد من كليات الهيئة ومعاهدها على شهادات من مؤسسات عالمية في الاعتماد الأكاديمي وكذلك المؤسسي وأيضا على شهادات عالمية في الجودة بما يجعلكم

وأكد المضف إن الهيئة الآن على وشك إقرار هيكلها التنظيمي الجديد، هدفه تحقيق الرسالة الأصلية من إنشاء الهيئة، وسوف يكون هذا الهيكل موضع التطبيق بإذن الله قريبا، مما سيعطي دافعا كبيرا للهيئة للمضي في تحقيق رسالتها ورؤيتها التي انتشئت من أجلها.

الأشغال

الدولي «مبنى الركاب 2»، إنشاء وإنجاز مواقف الطائرات والممرات لمبنى الركاب الجديد. وقالت العمر ان من ضمن المشاريع ايضا 19 مشروعا انشائيا منها مشروع «مستشفى الأطفال الجديد»، أحد مشاريع خطة التنمية حيث يقع بمنطقة الصباح الصحية، وهو مستشفى تخصصي متكامل للأطفال بسعة 792 سريرا. وذكرت ايضا مشروع «مجمع مدارس التربية الخاصة - العقيلة»، ومشروع «مبنى الإدارة العامة للتحقيقات» في منطقة أبو فطيرة ومشروع «مبنى مجمع المؤسسات الإصلاحية» ومشروع «مبنى التوقيف العام»، بالإضافة إلى مشروع «مبنى الإدارة العامة لنظم المعلومات» بمنطقة الزهراء بجنوب السرة.

وأشارت الى مشروع «مبنى محكمة الأسرة العاصمة» في غرناطة، ومشروع «مبنى محكمة الأسرة الجهراء» ومشروع «محكمة الأحداث» بمنطقة الصليبية و«مبنى المحكمة الدستورية».

وأوضحت ان الخطة تتضمن ايضا مشروع «مركز العمل التطوعي» في منطقة شرق، ومشروع «مبنى بريد الصفاة» في منطقة القبلة، ويخدم إدارات مبنى البريد والخدمات المساندة ومشروع «مطبعة المصحف الشريف وملحقاتها»، وهو مبنى إداري متعدد الأدوار بمنطقة صبحان.

كما تضمنت مشروع «مبنى هيئة تشجيع الإستثمار المباشر» بمنطقة شرق، ومشروع «تطوير شاطئ شارع البلاجات - جزء من الواجهة البحرية»، ومشروع «مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة»، وهو برج إداري متعدد الأدوار في منطقة شرق.

أضافت ان الخطة تضمنت 23 مشروع لقطاع الهندسة الصحية، منها سبع مشاريع لتشغيل وصيانة محطات الضخ والرفع والتنقية وخمس مشاريع لتحسين البنية التحتية بعدة مناطق في البلاد.

وقالت العمر ان الخطة تضمنت 51 مشروعا لقطاع هندسة الصيانة، منها 13 عقد أعمال الصيانة العاجلة والطارئة والمتفرقات للطرق في محافظة العاصمة والجهراء والأحمدي وحولي ومبارك الكبير والفروانية.

كما شملت الخطة على ثمانية عقود صيانة عامة للطرق والساحات في كافة محافظات دولة الكويت حيث تتضمن أعمال إنشائية صغيرة وصيانة عامة للطرق والساحات، بما فيها الطرق والساحات المؤقتة ومواقف السيارات وقطوعات الخدمات والأعمال الطارئة والمتفرقة ومجاري الأمطار ومخارج البحر والأرصفة لمواقع مختلفة.

ومن ضمنها ستة عقود صيانة وانشاء شبكة المجاري الصحية في محافظة العاصمة وحولي والفروانية والأحمدي ومبارك الكبير والجهراء وتتضمن تلك العقود أعمال صيانة عامة وإنشاء لخطوط الضغط والجاذبية وملحقاتها بشبكة المجاري الصحية.

واشارت العمر الى ثمانية عقود أعمال صيانة وترميم المباني الحكومية وأعمال إنشائية في محافظات العاصمة والفروانية والجهراء وحولي والأحمدي ومبارك الكبير، وتلك العقود تطرح بصفة دورية ومستمرة لأجل خدمة صيانة مباني ومنشآت الجهات الحكومية المستفيدة للمحافظة عليها وجعلها صالحة للإستخدام بحالة جيدة ولأطول فترة ممكنة.

واشارت الى عقدي صيانة عامة وانشاء للطرق الخارجية والحدودية في المنطقة الجنوبية بدولة الكويت وعقدي «إزالة الرمال عن الطرق» الأول في محافظات العاصمة والفروانية والجهراء والثاني في محافظات حولي والأحمدي ومبارك الكبير، ويتضمن أعمال الإزالة والترحيل والتنظيف للرمال والأتربة والمخلفات من كافة المواقع.

واوضحت ان من ضمن عقود الصيانة عقد لصيانة اللوحات الإرشادية والشبك الجانبي للطرق، بالاضافة الى عقد لصيانة واستبدال وإعادة إنشاء مجارير وخطوط مجاري مياه الأمطار في البلاد.

وقالت إن الخطة تشمل عقدين لتخطيط وصيانة علامات المرور الأرضية بدولة الكويت، وتتضمن أعمال تخطيط وصيانة علامات المرور الأرضية للطرق القائمة والطرق التي يعاد استبدال طبقة الأسفلت السطحية بها.

واوضحت العمر ان الخطة اشتملت على ثلاث عقود تصوير وصيانة عامة لشبكة مجاري مياه الأمطار، الأول في محافظتي العاصمة وحولي والثاني في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير والثالث في محافظتي الفروانية والجهراء. أضافت ان هناك ايضا عقدين لصيانة قطوعات الخدمات وطرق وساحات مؤسسات الدولة، الأول في محافظات حولي والأحمدي ومبارك الكبير والثاني في محافظات العاصمة والفروانية والجهراء. واشارت الى ثلاث عقود اخرى كصيانة عامة وانشاء لطرق المناطق الزراعية للكويت، منها عقدان لخدمة المنطقة الجنوبية وعقد لخدمة المنطقة الشمالية.

واوضحت العمر بأن ضمن الخطة ايضا 24 مشروعا ضمن ميزانية الباب الثاني والثالث منها مشروع «الجيومعلوماتية GIS» «نظم المعلومات الجغرافية»، وهو نظام قائم على الحاسوب يعمل على جمع وصيانة وتخزين وتحليل وإخراج وتوزيع البيانات والمعلومات المكانية.

وقالت ان هناك مشروع «توريد وتركيب وتطوير شبكة جديدة للمبنى الرئيسي للوزارة»، وهو عبارة عن تجديد وتطوير شبكة الوزارة بالكامل، بما فيها البنية التحتية للكابلات والتوصيلات وتوريد أحدث الأجهزة الخاصة بالشبكات.

التشريعية

الخزينة العامة للدولة.

اضاف أبل ان اللجنة واصلت مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، كما نظرت أيضا في مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (42) لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم.

وذكر الاجتماع تم بحضور ممثلي وزارة العدل ومجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية، وأن اللجنة ستستكمل «تنظيم مهنة المحاماة» في اجتماع لاحق.

التربية

المقبل، إنه سيتم تسلم ثلاث مدارس في شهر مايو المقبل ومدرستين في شهر يوليو المقبل ومدرسة واحدة في شهر سبتمبر المقبل ليصل مجموع ما تم تسلمه 13 مدرسة في منطقة الوفرة.

وأكد في هذا الصدد الاهتمام بمتابعة أعمال استعدادات جميع قطاعات الوزارة للعام الدراسي 2019/2020 والتخطيط لتنفيذها خلال الأشهر المقبلة لتأكيد جاهزية المدارس قبل بدء العام الدراسي المقبل.

وأشار الحربي إلى أن الاجتماع استعرض عددا من بنود العقود الخاصة بالصيانة والتكييف وسلامة المباني المدرسية، وآلية التنسيق والتعاون بين وزارة التربية ممثلة بالقطاع المالي وديوان المحاسبة ولجنة المناقصات.

من جهته قال الوكيل المساعد للبحوث التربوية والمناهج صلاح دبشة، إن توزيع الكتب المدرسية في العام الدراسي المقبل سيتم عبر آلية جديدة من شأنها ضبط عملية التوزيع ومواعيد تسليمها إلى المدارس.

ولفت إلى إنشاء رابط إلكتروني لمتابعة بيانات نواقص الكتب وتوفير الاحتياجات المطلوبة في المناطق التعليمية كافة مؤكدا وجود تنسيق وتعاون مع إدارة التوريدات والمخازن بالوزارة.

أضاف أن الاجتماع استعرض العقود المتعلقة بالنظافة والتقليات والتغذية والمراسلة والحراسة في مختلف المناطق التعليمية بالبلاد، وكيفية متابعة العمل لتوفير هذه الخدمات وجاهزيتها قبل انطلاق العام الدراسي المقبل.

الميزانيات

إن مصروفات الهيئة في ميزانية السنة المالية الجديدة قدرت بـ 36 مليون دينار، وهي التقديرات ذاتها في الميزانية السابقة.

وأوضح أن تقديرات الإيرادات زادت بنسبة 12% لتصل إلى 3 ملايين دينار، وعليه فإن العجز المتوقع سيكون نحو 33 مليون دينار وسيتم تغطيته من الاحتياطي العام للهيئة.

وأشار عبدالصمد إلى أن اللجنة تبين لها أن تقديرات مصروفات الهيئة، بحاجة إلى إعادة نظر حيث إن بيانات الحساب الختامي تشير إلى أن الصرف الفعلي كان أقل مما تم اعتماده.

أضاف أن أسس احتساب بعض أنواع الإيرادات المتوقع تحصيلها لا يوجد فيها تجانس بين التقدير والتحصيل بناء على ملاحظات لديوان المحاسبة، مع كثرة المناقلات المالية بين بنود الميزانية التي كانت دون حاجة لها، وهو ما وعدت الهيئة بمراعاته في السنوات المالية المقبلة.

وأكد انه رغم توصية اللجنة بضرورة حسم التباين القانوني ما بين هيئة أسواق المال وجهاز المراقبين الماليين، في شأن مدى خضوعها لرقابته المسبقة إلا أنه لم يتم.

وقال إن لجوء الهيئة إلى إدارة الفتوى والتشريع لا يعد حسما نهائيا، لأن رأيها استشاري وغير ملزم، لافتا إلى أنها عدلت عن فتواها السابقة بأن الهيئة لا تخضع لرقابة الجهاز، بعدما كانت في السابق ترى وجوب خضوعها له، وهو ما يتمسك به ديوان المحاسبة، الأمر الذي يقتضي حسمه من قبل مجلس الوزراء.

وقال إن اللجنة بينت أنه في «ظل قانون الهيئة الحالي»، فإن إيراداتها على المدين القصير والمتوسط، والتي تشهد انخفاضا سنويا غير كافية للوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ما سيؤدي إلى عسر مالي وفق تقرير ديوان المحاسبة.

وأكد أن الاحتياطي العام للهيئة يتعرض للتآكل بسبب تغطيته للعجوزات المتتالية، والتي بلغت منذ انشائها حتى آخر حساب ختامي نحو 129 مليون دينار.

أضاف أن العجز المتوقع في ميزانية الهيئة للسنوات المالية الثلاث المقبلة سيكون بنحو 101 مليون دينار، في حين أن رصيد احتياطيها الحالي يبلغ 83 مليون دينار، وهو ما يتطلب تعديلا تشريعيا.

وأكد أن بيانات الحساب الختامي تشير إلى أنه تم تعيين 11 موظفا رغم أن احتياجاتها الوظيفية كانت 56 وظيفة مقترحة في السنة المالية المنتهية 2017/2018، في حين أنه تم شغل الدرجات الوظيفية كافة المقترحة من قبل الهيئة لدى تنفيذ ميزانية السنة المالية الحالية وفق إفادتها في الاجتماع.

وقال إن الهيئة أفادت بأن مجلس المفوضين اتخذ قرارا بتعديل نسب اجتياز الاختبارات المؤهلة للتوظيف، تخفيفا من اشتراطات القبول نظرا لصعوبة اجتيازها، وأنها تبحث حاليا مقترحات مماثلة في وظائف أخرى لديها.

أضاف أن هذا ما شددت اللجنة عليه بضرورة الإسراع فيه خاصة أن ديوان المحاسبة، يشير إلى قلة عدد الموظفين في الإدارات الرقابية «الرقابة على التداول - الرقابة الميدانية - الرقابة المكتبية»، والتي لابد من زيادة عدد موظفيها حماية للمتداولين بنشاط الأوراق المالية.

وبين أن الهيئة أفادت بأنها بصدد الانتهاء من تسوية ملاحظة ديوان المحاسبة، بشأن عدم وجود وصوف وظيفية معتمدة لدى الهيئة مع عدم وجود إجراءات عمل في وحداتها التنظيمية.

وأكد أن اللجنة ستتابع ذلك مع ديوان المحاسبة للتأكد من تسويتها وفق الضوابط الرقابية، خاصة أنها من الملاحظات المستمرة.

وقال عبدالصمد إن اللجنة وجهت بضرورة تطبيق الهيئة لسياسة الاحلال في تخصصات الحاسب الآلي، نظرا إلى ارتفاع تقديرات عقود الإستعانة بالشركات المتخصصة في هذا المجال والبالغة تقديراتها في ميزانية السنة المالية الجديدة 171 الف دينار، مضيفا أن الهيئة افادت بأنها وظفت 4 موظفين كويتيين في هذا الشأن.

عبدالله الثاني

تلقى الملك عبدالله الثاني، اتصالا من الرئيس الفلسطيني، تم خلاله بحث التطورات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وأعرب الرئيس الفلسطيني خلال الاتصال عن تقديره لمواقف جلالة الملك الراسخة تجاه القضية الفلسطينية والقدس، ولما يبذله من جهود كبيرة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.

صاروخ

غزة. ويتزامن مع بدء حملة الانتخابات الإسرائيلية، في التاسع من أبريل المقبل. وقالت الشرطة الإسرائيلية إن النار اشتعلت في المنزل.

وتعهد رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو برد قوي على إطلاق الصاروخ. وقال إنه قرر إنهاء زيارته للولايات المتحدة مبكرا على إثر الهجوم.

وأغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحر غزة في وجه الصيادين الفلسطينيين، وكذلك معبري كرم أبو سالم التجاري، ومعبر بيت حانون «إيرز»، الذي تمر عبره الحالات الإنسانية والتجار ورجال الأعمال، وذلك لأجل غير مسمى.

ولم تتبن أي جهة فلسطينية إطلاق الصاروخ، لكن الاحتلال الإسرائيلي حمّل حركة «حماس» التي تسيطر على القطاع المسؤولية عنه، وزعمت وسائل إعلام إسرائيلية أن الصاروخ من إنتاج الحركة. ولا تمتلك مثل هذا الصاروخ، الذي أطلق فجر أمس الاثنين، سوى حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي». ونفى مسؤول في «حماس» اتهام إسرائيل. وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لوكالة «فرانس برس» إنه «لا أحد من حركات المقاومة، بما في ذلك حماس، مهتم بإطلاق صواريخ من قطاع غزة باتجاه العدو». وأضاف أن الرسالة نفسها سلمت إلى مصر التي تصرفت كوسيط بين إسرائيل و«حماس»، من جهتها، الغت «حماس» خطابا كان يفترض أن يوجهه للشعب الفلسطيني قائد الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار ظهر أمس الإثنين. وأخذت الأجهزة الأمنية والحكومية مقارها في ظل مخاوف حقيقية من تحول الرد الإسرائيلي على إطلاق الصاروخ إلى عدوان شامل على القطاع، الذي يعاني ظروفا معيشية واقتصادية شديدة الصعوبة.

وفي السياق، حذر أمين عام حركة «الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، في تصريح وزع على وسائل الإعلام، الاحتلال الإسرائيلي من ارتكاب أي عدوان ضد قطاع غزة.

وقال النخالة المقيم في بيروت، إنه «ينبغي على قادة الاحتلال أن يعلموا أننا سنرد بقوة على عدوانهم».

وكان صاروخان قد أطلقا من القطاع باتجاه تل أبيب الأسبوع الماضي، أديا إلى موجة تصعيد إسرائيلية عنيفة، أطلق خلالها الطيران الحربي للاحتلال مائة صاروخ على مواقع للمقاومة الفلسطينية.

وقد أعلن أمس أيضا عن توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لقطع زيارته للولايات المتحدة يوم الاثنين، وقال الجيش إنه أرسل تعزيزات إلى الحدود مع قطاع غزة بعد هجوم صاروخي قرب تل أبيب أسفر عن إصابة سبعة أشخاص.

وهدد نتنياهو برد قوي على الهجوم وسط اتهامات من خصومه في الانتخابات الإسرائيلية التي تشهد منافسة شديدة وتجرى بعد أسبوعين، بأنه يتبع نهجا ضعيفا في وجه التحديات الأمنية المتمثلة في نشطاء غزة.

وقال نتنياهو الذي وصل إلى واشنطن يوم الأحد في زيارة مدتها أربعة أيام إنه سيعود إلى إسرائيل، فور اجتماعه المقرر بالرئيس دونالد ترامب في البيت الأبيض في وقت أمس الاثنين.

وأضاف في بيان مصور "إنه هجوم يشع على دولة إسرائيل وسنرد بقوة".

وتابع: "في ضوء الأحداث الأمنية قررت قطع زيارتي للولايات المتحدة، سألتقي بالرئيس ترامب خلال ساعات قليلة وسأعود بعد ذلك فورا إلى إسرائيل لتوجيه تحركاتنا عن كثب".